

## مقدمة

تعرض عصرنا لمتغيرات عديدة أكسبته مسميات كثيرة منها عصر ما بعد الصناعة وعصر المعلومات، وعصر العولمة. كما يمكن أن نطلق عليه عصر الكمبيوتر أو عصر المعرفة وخلافة من المسميات كمحاولة للتعبير عن خصائصه وتميزه عن غيره من العصور.

وتأسيسا على تلك المسميات فإن حركة التطور و النمو وأسلوب اكتساب المعرفة في هذا العصر لها خصائص جديدة، فكثافة العلم في عصرنا تتضاعف أربع مرات خلال كل جيل أي كل خمس سنوات تقريبا وأن 90% من جميع العلماء الذين ظهوروا في التاريخ يعيشون الآن. كما أن العالم يتعرض الآن لتحولات اقتصادية واسعة سعيا وراء أجور العمل الأرخص وطرائق الإنتاج الأجدى، ويتعرض أيضا لمتغيرات جوهرية في العلوم والثقافة والاتصالات، كما أن الاعتماد المتبادل كونيا شهد هو الآخر تناميا مستمرا بسبب إلغاء الحواجز الاقتصادية و المالية.

من جانب آخر يشهد عصرنا تحولات في معاني عدد كبير من المفاهيم؛ فمفهوم التقدم الآن على خلاف ما كان عليه في الماضي لم يعد يقاس باختبار واحد ولا يقتصر على جانب واحد من جوانب الحياة، فالقوة العسكرية مثلا ترتبط بالتصورات العلمية والاقتصادية وهذه تتطلب نوعا من القوة البشرية القادرة على التطوير و التحديث.

وأمام زوال الحدود بين الثقافات، وانتشار وسائل الاتصال الفعالة (الإنترنت، السوبر إنترنت، البريد الإلكتروني، الفضائيات... وغيرها كثير) فإن الملجأ هو تطوير النظام التعليمي بما يتلاءم حاجات المجتمع ومتطلباته، وبما يتلاءم و متغيرات العصر الذي يحمل العديد من التناقضات و التحديات.

والتعليم العالي هو مصدر القوة البشرية المدربة و الواعية و القدرة على تطوير الحياة وقيادتها، يبرز بين المستويات التعليمية الأخرى بمؤسساته، وأساليبه وأهدافه كقوة أساسية في إحداث التقدم المنشود، لذلك فإن تطوير نظم الدراسة الجامعية باستمرار من الأسس التي تساعد الجامعات على ما يواجهها من تحديات، والتطوير لا يقتصر على جانب واحد من العملية التعليمية دون سواه، بل يشكل جميع مفاصل العملية التعليمية.

وتبذل الدولة الجزائرية كل مساعيها لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي، وهو ما يترجمه تبنيتها لمشروع إصلاح التعليم العالي في هيكلته الجديدة لنظام الـ ( ل، م، د ) ( ليسانس، ماستر، دكتوراه).

جاء هذا المشروع لتصحيح الاختلالات التي تعيشها الجامعة الجزائرية اليوم، وذلك بتوفير الامكانيات البيداغوجية و العلمية و البشرية و المادية و الهيكلية التي تسمح لها بالاستجابة لتطلعات المجتمع و مسايرة النظام العالمي للتعليم العالي غير أن هذا الإصلاح الذي سيتم اعتماده بأغلب الجامعات الجزائرية وضع لخدمة مشروع مجتمع له واقع يختلف كثيرا عن واقع المجتمع الجزائري، وضمن هذا الإدراك فإن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي وضعت جملة من التدابير والإجراءات المرافقة لهذا المشروع، تتعلق بالموارد البشرية و البيداغوجيا و الخريطة الجامعية، و الهياكل المكلفة بالبيداغوجيا والاهتمام بالتعاون الدولي و البحث، وتسيير المؤسسات الجامعية و الأخذ بعين الاعتبار تلاؤم المنظومة التربوية و التنظيم في النصوص التنظيمية و القانونية حتى يتم إدخال الأحكام الجديدة التي ينص عليها نظام ( ل، م، د ) خاصة المتعلقة بتصنيف الشهادات الجديدة.

ويبقى السؤال المطروح: هل يتماشى هذا الإصلاح و الواقع المجتمعي الجزائري؟

إن هذا البحث و المعنون بـ " إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، ملف (ل، م، د) دراسة تحليلية نقدية " هو محاولة تساهم في الاجابة عن التساؤل حاولت فيها قراءة ملف إصلاح التعليم العالي و البحث العلمي قراءة تحليلية نقدية، وتناولت هذا الموضوع ضمن خمس فصول- فضلا عن المقدمة و الخاتمة- موزعة على الشكل التالي:

الفصل الأول ويشكل الإطار العام للدراسة وفيه عرض و تحليل لإشكالية الدراسة من خلال تحديد وتعريف مشكلة الدراسة وتبين أهميتها وأسباب إختيارها و الهدف المرجو من ورائها، وكذا مفروض الدراسة ومنهجها وأهم المصطلحات المستخدمة في نظام ( ل، م، د).

أما الفصل الثاني فقد تم التعرض لمفهومى التعليم العالي و البحث العلمي من خلال تحديدهما، والتعرض لأهم ما يتعلق بهما.

في حين تناول الفصل الثالث الأطر المرجعية النظرية لمشروع إصلاح التعليم العالي في الجزائر ( ل، م، د)، وفي هذا السياق تكلمت بداية عن المداخل النظرية للجامعة لأتطرق بعدها إلى التعليم العالي في بعض الدول الغربية، وقد وقع الاختيار- خاصة- على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، لما لمشروع إصلاح التعليم العالي في الجزائر من صلة ببرامج هذه الدول، وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام تركز حول نوع التعليم و الدرجات العلمية كونهما أهم ما مسهما الإصلاح الجديد ( ل، م، د) لأنهي الفصل بالتطرق إلى التعليم العالي في الجزائر بصفة موجزة مركزة على إصلاحى سنة 1971، 1984.

وتتناول الفصل الرابع عرض و تحليل مشروع إصلاح التعليم العالي في الجزائر ( ل، م، د) وذلك من خلال عرض أهم ما جاء به هذا الإصلاح.

ليأتي الفصل الخامس كمحصلة نهائية لما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، كما تضمن أهم التوصيات والاقتراحات.